مجلـة الاقتصاد والتنمية المستدامة
المجلد:05/ العـدد:01 (2022)، ص 1062-1081
ISSN : 2661-7986 EISSN: 2773-2606

قياس التمكين الاقتصادي للمرأة العربية من خلال مؤشر المرأة وانشطة الاعمال والقانون2021

Measuring the economic empowerment of Arab women through the Women, Business and Law Index 2021

راشدي خضرة[1] *، هاشم امال[2]

[1] جامعة محمد بن أحمد. وهران2(الجزائر)،rachedi.khadra@univ-oran2.dz

[2] جامعة محمد بن أحمد. وهران2(الجزائر)، hachem.amel@univ-oran2.dz

تاريخ الاستلام: 2021/12/01 تاريخ القبول: 2022/02/04 تاريخ النشر: 2022/03/02

مستخلص:

هدفت الدراسة الحالية إلى قياس التمكين الاقتصادي للمرأة العربية من خلال مؤشر المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 2021. بحيث سمح التحليل العنقودي بتصنيف الدول العربية حسب مركبات هذا المؤشر إلى أربع مجموعات مختلفة حيث ضمت المجموعة الأولى عشر دول عربية سجلت أعلى القيم. وسمحت المقارنة بملاحظة وجود اختلافات كبيرة بين هذه الدول من حيث الإصلاحات القانونية التي ساهمت في تحسين هذا المؤشر وكانت أهمها على الاطلاق تلك التي شملت الأجور مع ملاحظة ضعفا كبيرا في المشاركة الاقتصادية للمرأة العربية. وسجل المؤشر تحسنا كبيرا خاصة في الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، في حين لازال الهدف بعيدا في كل من اليمن وقطر والسودان وعمان.

الكلمات المفتاحية: التمكين الاقتصادي؛ المرأة العربية؛ مؤشر أنشطة الاعمال والقانون؛ الإصلاحات القانونية.

تصنيفات JEL: .**J16**؛ .**K31**؛ .**K36**

Abstract :

The objective of the study was to measure the economic empowerment of Arab women through the 2021 Women, Business and the Law Index. The cluster analysis classified the Arab States according to the clusters of this indicator into four different groups, with the first group comprising ten Arab States having the highest values. The comparison showed significant differences between these countries in terms of legal reforms that contributed to the improvement of this indicator, the most important of which included wages. The indicator showed significant improvement, particularly in Saudi Arabia and the United Arab Emirates, while the target was still far away in Oman, Qatar, Sudan and Yemen

Keywords:economic empowerment; Arab women; index of business and law; legal reforms.

JEL Classification : J16 ; K31 ; K36

مقدمة:

* المؤلف المرسل.

تغيرت النظرة للمرأة بتغير مفهوم التنمية الذي ارتبط نجاحها بإشراك كل فئات المجتمع، بما فيها النساء، وزيادة الوعي بقدراتهن في العملية التنموية في كل مجالاتها عن طريق تحقيق عدالة اجتماعية تستوعب فكرة أن المرأة عنصر يفيد ويستفيد من هذه العملية ولا يقل دورها في ذلك. وكان لظهور مفهوم تمكين المرأة، منذ التسعينيات وبالضبط في مؤتمر القاهرة 1994، وارتباطه بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، الأثر البالغ في توجيه الاهتمام أكثر نحو النهوض بالمرأة وتمكينها خاصة اقتصاديا.

ولا يظهر التمكين الاقتصادي للمرأة إلا بتقليص الفجوة بين الجنسين في المشاركة الاقتصادية وتعزيز دورها عن طريق إزالة العقبات التي تحول دون ذلك أهمها مواءمة التنظيمات والتشريعات القانونية في إطار استراتيجيات النهوض بها وإدماجها اقتصاديا تماشيا مع الالتزامات الإقليمية والدولية. حيث أشارت منظمة العمل الدولية إلى أن من العوائق المطروحة أمام التمكين الاقتصادي للمرأة هو سياسات العمالة وممارسات التوظيف التمييزية وتقاسم غير متساو بين المسؤوليات العائلية والأسرية وصوت النساء في المراكز القيادة لا يزال اقليه وتعاني النساء من انحصارهن في أشكال العمل زهيد الأجر ومتدني الدخل (منظمة العمل الدولية، 2011). وفي هذا الصدد، ستتمحور إشكالية الدراسة حول التساؤل التالي:

هل ساهمت الإصلاحات القانونية في الدول العربية في تمكين المرأة اقتصاديا؟

وتفرعت عن هذه التساؤل التساؤلات التالية:

-ماهي جهود الدول العربية في تمكين المرأة اقتصاديا؟

-ماهي اهم الإصلاحات القانونية التي ساهمت في تحسن مؤشرات قياس التمكين الاقتصادي للمرأة العربية؟

-كيف تتموضع الدول العربية فيما بينها ومقارنة مع بقية دول العالم فيما يخص مؤشرات قياس تمكين المرأة اقتصاديا؟

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة الحالية إلى قياس التمكين الاقتصادي للمرأة العربية وتقييم الإصلاحات القانونية التي تهدف إلى ذلك والمقارنة بين الدول العربية من خلال تحليل مركبات *مؤشر المرأة وأنشطة الأعمال والقانون لعام 2021*. خاصة أن هذا التقرير اعتمد على إصلاحات تمت في ظرف استثنائي وهو جائحة كوفيد-19 التي اثرت كثيرا على تحقيق اهداف التنمية المستدامة وقوضت الكثير من جهود تحقيقها خاصة فيما يتعلق في الفجوة بين الجنسين.

منهجية الدراسة: اعتمدت الدراسة الحالية على المنهج الوصفي التحليلي من خلال استغلال بيانات ترتبط بالتمكين الاقتصادي للمرأة وتم استخدام أسلوب الشجرة العنقودية لتصنيف البلدان العربية وفق مركبات *مؤشر المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 2021* للمقارنة خاصة بين الإصلاحات القانونية التي قامت بها هذه الدول فيما يخص المرأة واهمية ذلك في تحسين وضع المرأة اقتصاديا. **1-التمكين الاقتصادي للمرأة العربية:**

يعرف التمكين الاقتصادي للمرأة على أنه: قدرة المرأة على الوصول إلى الموارد والتحكم فيها وعلى اتخاذ خيارات وقرارات مبنية على المعرفة تسمح لها بالتغيير على المستوى الشخصي والأسري والمجتمعي والوطني، سواء كانت تعمل في القطاع العام أو في القطاع الخاص أو حتى لحسابها الخاص في القطاع غير الرسمي (مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث، 2015، صفحة 89) . ولتحقيق ذلك تبنت الكثير من الدول العربية العديد من المبادرات والاستراتيجيات في إطار محلي ووطني وإقليمي، والتي تحفز خصوصا على المشاركة الاقتصادية للمرأة ومن بينها الأردن (الإستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية)، والإمارات العربية المتحدة (مجلس الإمارات للتوازن بين الجنسين)، والعربية السعودية (رؤية السعودية 2030) بالإضافة إلى دول أخرى كتونس والمغرب والتي بادرت إلى تبني سياسات تكرس حق المشاركة الاقتصادية دون تمييز.

وعلى اعتبار أن التعليم هو المدخل الأساسي لتمكين المرأة ورغم ارتفاع المستوى التعليمي للمرأة العربية وتراجع أميتها، إلا أن معدلات تشغيلها لازالت بعيدة عن المستوى الذي يمكنها اقتصاديا. والتمكين الاقتصادي للمرأة لا يتم إلا من خلال هذين الموردين الأساسيين أي التعليم والمشاركة الاقتصادية.

1-1-تعليم المرأة: حققت الدول العربية انجازات كبيرة في مجال التعليم بسبب تعميمه ومجانيته حيث ارتفعت نسبة التحاق الفتيات بالتعليم في كل مراحله وتقريبا في كل الدول العربية. وتكاد تقترب من 100% في بعض الدول خاصة في المراحل التعليمية الأولى ولكن تبدأ في التراجع كلما تقدمنا في المراحل التالية وبالأخص في المراحل الثانوية وهو ما يحد من المستويات التعليمية الكافية و التي تؤهل المرأة للحصول على عمل ملائم بسبب ضعف المخرجات و بالتالي ضعف العائد خاصة العائد الاقتصادي من تعليمها.

الشكل (1): نسبة الإناث في مختلف الأطوار التعليمية في البلدان العربية بين 2000 و2018.

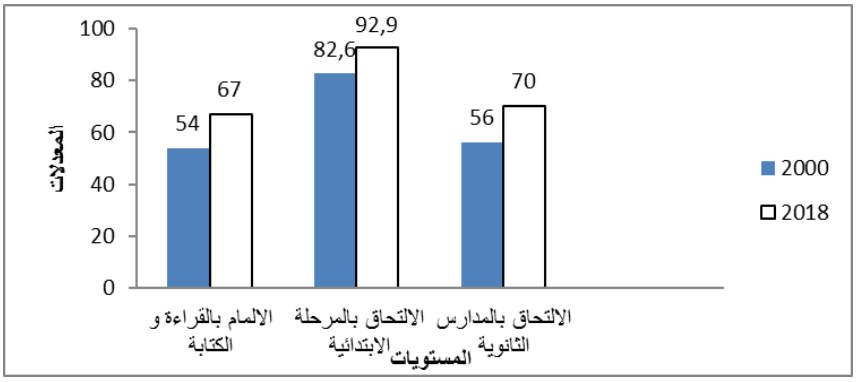

المصدر (البنك الدولي، 2021)

ولكن هذه النسب تتفاوت كثيرا بين الدول العربية سنة 2019 حيث نجد أن نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة للبالغات 15 سنة فأكثر تعدت 90% في دول كالكويت والسعودية وقطر والبحرين، نجد أنها لا تتعدى 60% في كل من السودان وجزر القمر. بينما ترتفع نسبة التحاق الفتيات العربيات بالمرحلة الابتدائية في كل الدول العربية تقريبا، نجد أن هذه النسبة تتفاوت بين الدول العربية بالنسبة للمرحلة الثانوية حيث وصلت تقريبا 100 % في كل من الإمارات والبحرين والجزائر وتصل فقط إلى 37% في موريتانيا. بالنسبة للتعليم العالي لازالت معظم الدول تسجل نسبا منخفضة رغم أن دولا مثل تونس والجزائر وقطر تفوق فيها نسبة الإناث نسبة 50% وهذا ما يؤثر على مستوى طالبات العمل وبالتالي طبيعة النشاطات الممارسة.

كما يجب الإشارة إلى أن العلاقة بين تعليم النساء وولوجهن سوق العمل هي علاقة غير مباشرة بسبب وجود عوامل أخرى ولكن ما هو مؤكد أن مستوى التعليم له دور في نوع العمل الذي تمارسه. والملاحظ أن النساء تتقلد وظائف مرموقة كلما ارتفع مستواها التعليمي، في حين لازالت النساء الأميات والأقل تعليما تمارسن وظائفا ونشاطات مزرية اغلبها في العمل غير الرسمي. ففي الجزائر مثلا تبين أن النساء العاملات يتقاضين في المتوسط أجرا أعلى من الرجال بسبب ارتفاع مستوى تعليمهن وتقلدهن لوظائف ذات رواتب أعلى.

1-2-المشاركة الاقتصادية للمرأة العربية: ' على الرغم من المجهودات الحكومية المبذولة ... والتي أدت إلى انخفاض قوي في معدلات الأمية، والتقدم الكبير في التحصيل العلمي للمرأة في جميع الدورات المدرسية، فإن ذلك لم يترجم بعد إلى زيادة مشاركة المرأة في قوة العمل وريادة الأعمال' (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ، 2018، صفحة 29)، تعتبر مشاركة النساء

العربيات في سوق العمل من الأضعف في العالم، إذ أنها لا تتعدى 21% مقارنة بالمتوسط العالمي المقدر بـ 48% سنة 2019 رغم ارتفاعها مقارنة بسنة 2000(17.4%). والدول العربية مدعوة لبذل المزيد من المجهودات لرفع مشاركة المرأة في سوق العمل لان ذلك يزيد من تمكينها اقتصاديا والذي يؤدي بدوره إلى زيادة الدخل والادخار وتحسن المستوى المعيشي والصحي لأسرتها. كما أن 'رفع مشاركة المرأة في سوق العمل، يؤدي إلى زيادة بقيمة 2.7 تريليون دولار في الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة بحلول عام 2025 حال تمكين المرأة (47 في المائة زيادة في الناتج مقارنة بسيناريو الوضع الراهن)' (Mckinesey & Campanay, 2015).

الشكل (2): معدل مشاركة المرأة في سوق العمل في البلدان العربية وأقاليم أخرى بين 2000 و2019.

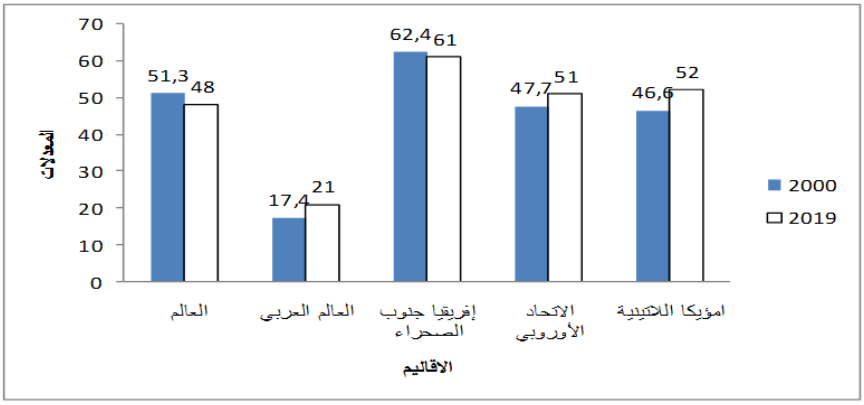

المصدر: (البنك الدولي، 2021)

وتختلف معدلات مشاركة المرأة بين الدول العربية، ففي الوقت الذي تعدت النسبة المتوسط العربي في كل من قطر والكويت وجيبوتي 50% لازالت هذه النسبة ضعيفة في كل من الجزائر (15%) والأردن (14%) واليمن (9%). وتشير الإحصائيات الخاصة بكل دولة إلى أن معظم نشاط المرأة العربية يتركز في الخدمات والتي ترى على أنها الأنسب لها. كما تشكل النساء في منطقة الدول العربية الشق الأكبر من قوة العمل غير مدفوعة الأجر والعاملين في القطاع غير الرسمي والعاملين بدوام جزئي (الامم المتحدة، 2019، صفحة 20). ويعود ضعف مشاركة المرأة في سوق العمل إلى مجموعة من المحددات حيث بينت إحدى الدراسات الحديثة (عبد المنعم و قعلول، 2018) إلى أن محددات مشاركة المرأة في سوق العمل في الدول العربية هي على الترتيب: المحددات الاقتصادية والمؤسساتية (الدخل والهيكل الاقتصادي والتحول نحو قطاع الخدمات) ثم المحددات الديموغرافية (معدل الخصوبة) وأخيرا المحددات الاجتماعية (التعليم) ويبقى

التعليم خاصة الجامعي هو المتغير الأكثر تأثيرا ايجابيا على مشاركة المرأة في سوق العمل. كما أنه في كثير من الأحيان لا تعمل المرأة العربية إلا إذا تعرضت الأسرة لمشكل مالي أو اجتماعي تجد فيه نفسها مجبرة على العمل لإعالة أسرتها أو زيادة دخلها. ويظهر ذلك بشكل لافت في مناطق النزاع حيث مثلا فقدت الكثير من اليمنيات العاملات وظائفهن بسبب الحرب أكثر بكثير من الرجال وبالمقابل ارتفعت معدلات نشاطهن خاصة في مهن شاقة بسبب الأزمة الاقتصادية أو فقدان المعيل (العمار و باتشيت، 2019).

وترتفع مستويات بطالة النساء العربيات بشكل كبير جدا إلى ثلاثة أضعاف المعدل العالمي بسبب وجود فوارق قائمة على أساس النوع الاجتماعي وعلى مستوى الدخول وإيجاد الوظائف مهما كان قطاع العمل. نتج عن ذلك تراجع نصيب المرأة العربية من الناتج المحلي إلى ما يوازي 18% فقط بينما تمثل المرأة نصف حجم السكان (منظمة العمل الدولية، 2017) . وتسجل الكثير من الدول العربية معدلات بطالة أعلى للنساء من المتوسط العربي تفوق 20% خاصة في اليمن والسودان وليبيا. ولا تتعدى 5% في الدول التي ترتفع فيها معدلات نشاطهن كقطر والبحرين.

الشكل (3): معدل بطالة المرأة في البلدان العربية وأقاليم أخرى بين 2000 و2019.

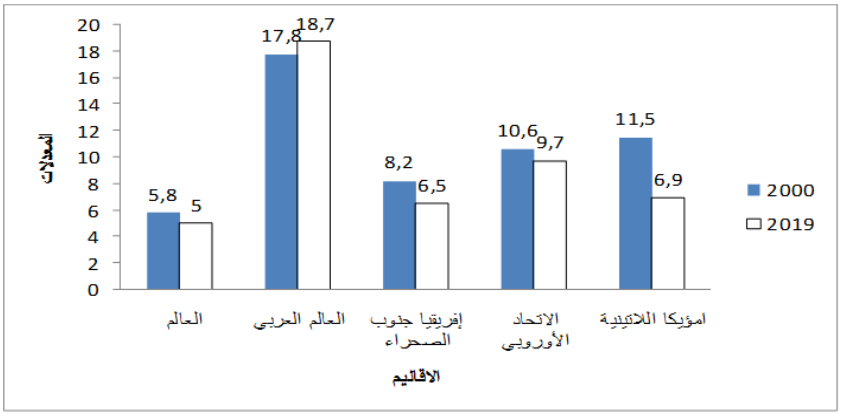

المصدر: (البنك الدولي، 2021)

1-2-التشريعات والقوانين ودورها في تمكين النساء اقتصاديا.

'يمكن أن تلعب الإصلاحات القانونية والتنظيمية دورا أساسيا كخطوة مهمة (رامهلو و ترومبك، 2020) في زيادة الفرص الاقتصادية للمرأة. ولا يمكن إنكار المجهودات التي تبذلها الدول العربية في ذلك. حيث نجد أن عددا كبيرا من الدول العربية صادقت على اتفاقيات

دولية بهدف سد الفجوة بين الجنسين في الحقوق وتمكين المرأة اقتصاديا وأكثر الإصلاحات تميزا تلك التي بادرت بها الدول غداة الانتفاضات الشعبية منذ2011 والتي تجسدت في التعديلات على مستوى الدساتير والقوانين واللوائح في مختلف المجالات استجابة للمعايير الدولية. ولكن يجب الإشارة إلى أن هناك الكثير من العقبات التي تعترض تطبيق هذه القوانين بسبب جهل النساء بحقوقهن ومشاكل تفعيل القوانين وإنفاذ الأحكام على مستوى المؤسسات القضائية بالإضافة إلى الأعراف والتقاليد والموروثات السائدة والتي يتم الاحتكام إليها أثر مما يحتكم إلى القوانين في كثير من البلاد العربية. بمعنى أن المزيد من القوانين لا يعني بالضرورة المزيد من تمكين النساء فعليا. ووفقا للاتفاقيات الدولية والإصلاحات التي باشرتها هذه الدول، نقارن فيما يلي مدى التزام الدول العربية بالمعايير الدولية في دساتيرها وقوانينها:

الدستور: نجد أن كل الدول العربية وباستثناء الأردن، ولبنان، والسعودية، واليمن، تنص وبشكل صريح ومباشر على المساواة بين الجنسين وعدم التمييز النوعي.

اتفاقية سيداو: نجد فقط جيبوتي، ودولة فلسطين، وتونس، واليمن من صادقت بدون تحفظ على هذه الاتفاقية ولم توافق عليها كل من الصومال والسودان في حين صادقت عليها باقي الدول بتحفظ.

قانون الجنسية: تقر كل من الجزائر، وتونس، والمغرب، وجيبوتي، ومصر، والعراق بالمساواة في حق نقل الجنسية إلى الأبناء. وفقط الجزائر وجيبوتي من تقران على المساواة في حق نقل الجنسية إلى الزوج / الزوجة.

قانون العقوبات: لاحظنا وجود تباينات كبيرة جدا في هذه القوانين فمثلا نجد فقط كلا من البحرين، والأردن، ولبنان، والسعودية، وتونس لديها تشريعا قائما بذاته لمكافحة العنف الأسري. وقوانين صريحة تجرم التحرش الجنسي في كل من: الجزائر، والبحرين، ومصر، والعراق، وليبيا، والمغرب، وقطر، والسعودية، والصومال، والسودان، وتونس. ومعظم القوانين الأخرى المرتبطة بالختان والزنا والعمل الجنسي لا تظهر في قوانين كل الدول العربية.

قانون الأحوال الشخصية: وهو أكثر القوانين جدلا في الدول العربية. فباستثناء العراق (انعدام الولي في الزواج) وتونس (انعدام الولي في الزواج ومنع التعدد والمساواة في حقوق الزواج والطلاق) فان محتويات قانون الأحوال الشخصية في باقي الدول لا يتفق بتاتا مع المعايير

الدولية بسبب أن معظم الدول العربية تستمد القوانين المتعلقة بالأسرة من الشريعة الإسلامية التي لا تتفق مع بنود الاتفاقيات الدولية.

قانون العمل: في كل الدول العربية وبدون استثناء، يكفل القانون للنساء الحق في الأجر المتساوي عن نفس العمل الذي يؤديه الرجال. ولا تفصل المرأة العاملة بسبب الحمل باستثناء العراق والسودان حيث لا يظهر ذلك في قوانينها. أما بالنسبة لإجازة الأمومة، فهي تتوافق مع معيار منظمة العمل الدولية (14اسبوعا) في كل من الجزائر، وجيبوتي، والعراق وليبيا، والمغرب، وتونس، والصومال. في حين تظهر قيود قانونية على عمل النساء في كل الدول العربية كحظر بعض المهن والوظائف على النساء ومنعها من العمل الليلي إلا في حالات استثنائية.

2-قياس التمكين الاقتصادي للمرأة العربية:

ليس من السهل إنشاء مؤشر أو دليل إحصائي كافي لقياس مدى التمكين الاقتصادي للمرأة بسبب تعدد العوامل وتداخلها وكذا غياب البيانات الدقيقة حول متغيرات أساسية خاصة المتغيرات الاجتماعية والثقافية. فعلى المستوى العربي كانت هناك دراسات قليلة جدا تناولت ذلك منها دراسة (شملاوي و الحيط، 2018)والتي حاولت بناء مؤشر لقياس التمكين الاقتصادي للمرأة العربية بالاعتماد على بيانات الفجوة بين الجنسين والتنمية البشرية. ولكن ومنذ سنة 2017 تم إنشاء مؤشر جديد وهو ' *مؤشر المرأة وأنشطة الأعمال والقانون* ' والذي يقيس مدى تأثير القوانين واللوائح على الفرص الاقتصادية للمرأة (world Bank group, 2021)وهو يتتبع المسيرة المهنية للمرأة منذ ولوجها للعمل إلى تقاعدها ويفحص الفوارق النوعية في ذلك. ويبحث هذا المؤشر في 190 اقتصادا عالميا ويحلل الحقوق الاقتصادية المتحصل عليها من خلال الإصلاحات التي اهتمت بالمرأة العاملة والتي جرت منذ اخر تقرير. وضم المؤشر ثمانية مؤشرات سمحت بقياس مدى التمكين الاقتصادي للمرأة في هذه الاقتصاديات هي: التنقل، ومكان العمل، والحصول على أجر، والزواج، والولادية، وريادة الاعمال، والتصرف في الممتلكات(الأصول)، وأخيرا الحصول على معاش تقاعدي. بحيث تم إعطاء 35 سؤالا على هذه المؤشرات باحتساب متوسط كل مؤشر على سلم تنقيط 100.

الشكل4: تركيبة مؤشر *المرأة وأنشطة الأعمال والقانون*

المصدر: (مجموعة البنك الدولي، 2021، صفحة 3)

وقد تراوح مؤشر *المرأة وأنشطة الأعمال والقانون* الخاص بعام 2021 بين 100 كحد أقصى و26.3 كحد أدنى ووقد خص هذا التقرير الإصلاحات التي جرت بين 2سبتمبر2019 و1 أكتوبر 2021.وبصفة عامة تمكنت فقط عشرة بلدان من الوصول إلى الدرجة 100و هي بلجيكا، وكندا والدانمرك، وفرنسا، وأيسلندا، ولاتفيا، ولوكسمبورغ، وايرلندا، والبرتغال، والسويد. وقد لوحظ من خلال هذا التقرير أن الاقتصادات المرتفعات الدخل هي التي حققت أعلى الدرجات. كما يشير التقرير إلى أن أكثر الإصلاحات جرت في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أي إشارة خاصة إلى الدول العربية ولكن تبقى هذه الدول ضمن المجموعات التي حققت نقاطا متوسطة لا ترقى إلى المستوى المطلوب خاصة في مجال سوق العمل. وصنفت خمس دول عربية وهي: المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، والأردن، والكويت من بين 27 اقتصادا تحسنا في العالم في *مؤشر المرأة وأنشطة الأعمال والقانون*.

الشكل (5): مؤشر التمكين الاقتصادي للمرأة في الدول العربية 2021

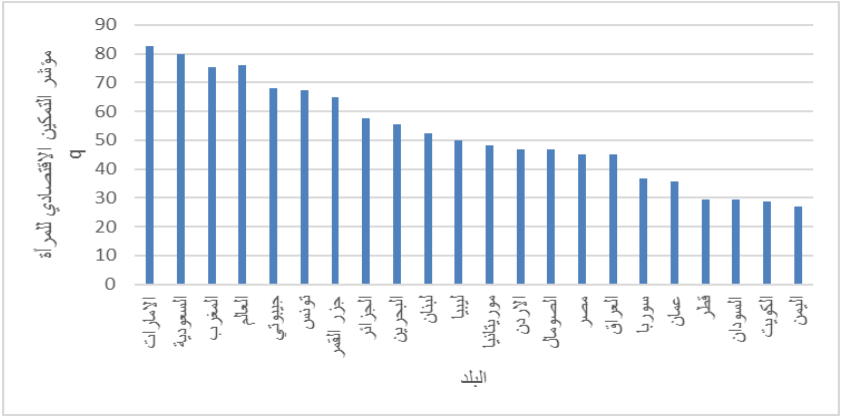

المصدر:(world Bank group, 2021)

ويمكن ملاحظة أن كلا من الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والمغرب تسجل الريادة العربية في تحقيق تمكين اقتصادي للمرأة بمؤشرات تعدت المتوسط العالمي (76.1). وكانت مؤشراتها على التوالي: 80.0،82.5، و75.5. في حين ظهرت الكويت وقطر والسودان واليمن في ذيل الترتيب العربي والعالمي.

ولتصنيف الدول العربية حسب مؤشر التمكين الاقتصادي للمرأة، استخدمنا أسلوب التحليل العنقودي الهرمي للحالات (الدول) من اجل تصنيف الدول العربية في مجموعات (عناقيد) تتشابه في الخصائص فوجدنا كما هو موضح في الشجرة العنقودية وجود أربع مجموعات مختلفة:

الشكل (6): الشجرة العنقودية لتصنيف الدول العربية وفق مؤشرات تمكين المرأة اقتصاديا

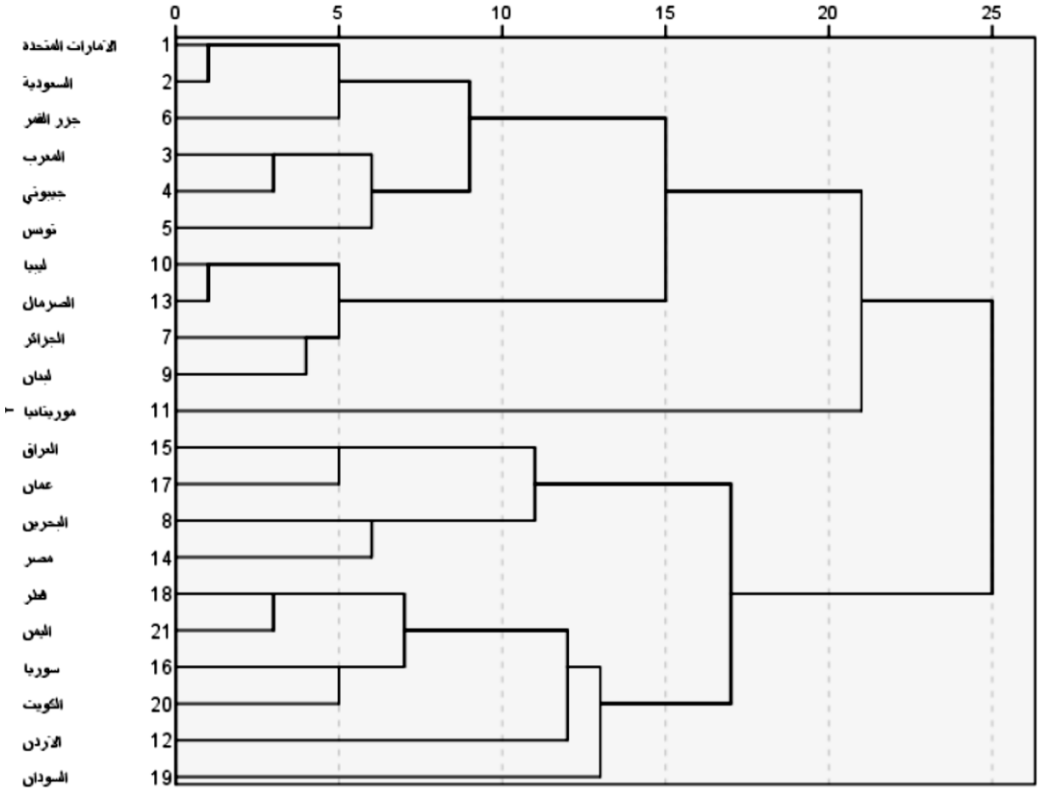

المصدر: اعداد الباحثتين

المجموعة الأولى تضم كلا من الامارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية، وجزر القمر، والمغرب، وجيبوتي، وتونس، وليبيا، والصومال، والجزائر، ولبنان. مع ملاحظة تقارب بين

الامارات العربية المتحدة والمملكة الغربية السعودية وتقترب منهما جزر القمر، وتقارب بين جيبوتي والمغرب وتقترب منهما تونس، وتقارب بين ليبيا والصومال وتقترب منهما الجزائر ثم لبنان. مع الإشارة إلى أن المؤشر الذي يخص الجزائر لم يتغير مقارنة بمؤشر 2019 ولكن فقدت الجزائر درجة في رتبتها عربيا منتقلة من الرتبة السادسة إل السابعة بسبب تحسن مؤشر الامارات العربية المتحدة في خمس مجالات سنذكرها لاحقا. وتتميز هذه المجموعة بتسجيلها لقيم أعلى في اغلب المؤشرات الثمانية وهو ما يعني أهمية الإصلاحات القانونية التي تبنتها رسميا خاصة في كل من التنقل والاجور والأصول والوالدية والزواج خاصة بالنسبة للإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والمغرب وتونس.

المجموعة الثانية وتضم كلا من السودان، والكويت، وسوريا، واليمن، وقطر. وفيها نلاحظ تقاربا بين قطر واليمن وتقترب منهما الكويت وسوريا وهي الدول التي سجلت أضعف مؤشر عربيا ودوليا. وفيها تسجل كل المؤشرات تقريبا قيما ضعيفة أو معدومة.

المجموعة الثالثة وتضم كلا من العراق، وعمان، والبحرين، ومصر مع تقارب عمان والعراق، وبين البحرين ومصر. وتتميز هذه المجموعة بقيم ضعيفة على اغلب المؤشرات أهمها التنقل والأصول والوالدية وريادة الاعمال

والمجموعة **الرابعة** مكونة فقط من موريتانيا. والتي تسجل أدني القيم في بعض المؤشرات خاصة مؤشري الوالدية والأجور. ولكن حسب المؤشر العام تصنف العاشرة عربيا.

وبالنظر إلى هذه المجموعة وترتيب الدول العربية وق مؤشر التمكين الاقتصادي للمرأة العربية، نجد أن الدول العربية التي تتمتع فيها النساء بمستويات تعليمية عالية ونسب مشاركة اقتصادية مرتفعة هي التي تمتعت بأكبر الإصلاحات القانونية التي ساهمت في تمكين نسائها اقتصاديا. رغم أن فترة الإصلاحات تزامنت مع ظهور جائحة كوفيد -19 في أواخر عام 2019 واستمرارها حتى الان وما خلفته من تداعيات سلبية على اقتصاديات الكثير من الدول وبشكل ما على الوضع الاقتصادي للمرأة.

وعموما سببت جائحة كوفيد-19 اثار سلبية ادت إلى اتساع الفجوات الإنمائية وأهدرت الكثير من المكاسب الاجتماعية والاقتصادية، تصدر العنف المنزلي وفقدان الوظائف أهم الاثار السلبية لهذه الجائحة على النساء منهن العربيات حيث 'تظهر البيانات، أن كل بلد وضع ما يقارب سياسة واحدة مراعية للنوع الاجتماعي في فترة الأشهر الستة الأولى للجائحة باستثناء

ليبيا وعمان وقطر (سلطي و حداد، 2021، صفحة 9) و استنادا لهذا التقرير فقد اتخذت سياسات خلق وظائف ستستفيد النساء فقط منها 18% بينما يتحملن 41% من فقدان الوظائف ولوحظ أن' الفرق في فقدان الوظائف بين المرأة والرجل في المغرب 8 نقاط مئوية و4نقاذ مئوية في تونس والجزائر (سلطي و حداد، 2021، صفحة 16). كما عمقت الجائحة الفجوات في قرارات كثيرة أهمها التنقل والرعاية الصحية والمستوى المعيشي للنساء مما أدى إلى اهدار الكثير من الجهود التي بذلت في تحسين وضع المرأة خاصة اقتصاديا.

3- مستوى المؤشرات المركبة لمؤشر المرأة أنشطة الاعمال والقانون

وبعد مقارنة مؤشر التمكين الاقتصادي للمرأة بين الدول العربية، فيما يلي نقارن بين المؤشرات التي تشكل منها هذا المؤشر كل على حدى لمعرفة ما حققته الدول العربية في كل مجال مرتبط بالتمكين الاقتصادي للمرأة.

1- **مؤشر حرية التنقل:** يفحص القيود على حرية التنقل وكما هو ملاحظ في الشكل نجد أن كلا من الامارات العربية المتحدة، والسعودية، والمغرب، وجيبوتي، والسعودية، وتونس، ولبنان، وموريتانيا، أي سبعة دول من مجموع واحد وعشرين دولة عربية، سجلت درجات أعلى وتامة على مؤشر التنقل. وكانت الاردن والإمارات العربية المتحدة من ست دول في العالم الأكثر بروزا في اللوائح والأنظمة الخاصة بحرية تنقل النساء، ففي الاردن سمح للنساء بالتقدم لطلب جواز السفر مثلها مثل الرجل. أما في الامارات العربية المتحدة، فسمح للنساء باختيار مكان العيش والسفر على الخارج بنفس الطريقة التي يختارها الرجال، كما سمحت للمرأة المتزوجة بمغادرة المنزل دون إذن زوجها. في حين كانت كلا من الكويت وعمان في ذيل الترتيب بدرجة معدومة وهو ما يعني وجود قيود قانونية على حرية تنقل النساء في هاتين الدولتين.

الشكل (7): مؤشر حرية تنقل المرأة في الدول العربية 2021

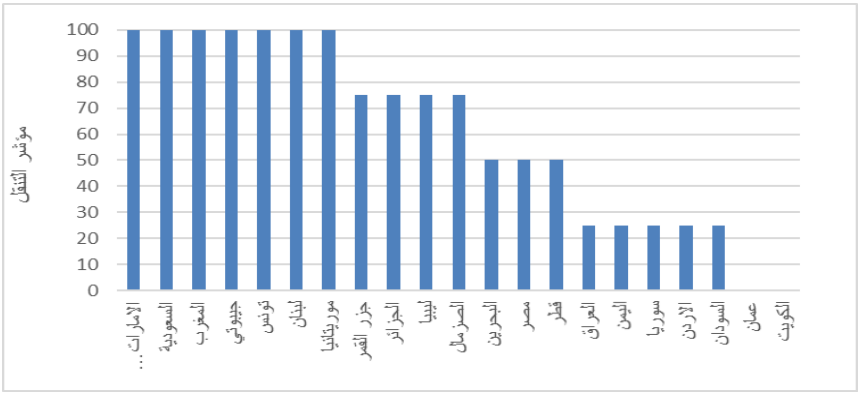

المصدر: (world Bank group, 2021)

2- مؤشر بدأ العمل: هذا المؤشر يحلل القوانين التي تؤشر على قرارات النساء بالعمل. حيث نجد أن كلا من الامارات العربية المتحدة، والسعودية، والمغرب، وجيبوتي، والعراق، وتونس سجلت درجات كاملة (100) مقابل أربع دول لم تسجل أي درجة (0) وهي الكويت، والسودان، والأردن، وقطر. كما صنفت الإمارات العربية المتحدة من بين الدول الخمس في العالم التي قامت بإصلاحات في مكان العمل حيث سمح هذا البلد للمرأة بشغل وظيفة دون إذن زوجها.

الشكل (8): مؤشر مكان العمل للمرأة في الدول العربية 2021

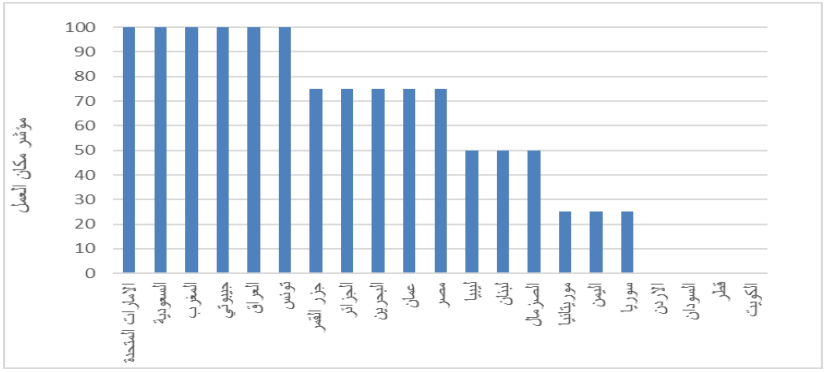

المصدر:(world Bank group, 2021)

1-مؤشر الحصول على اجر: يقيس القوانين واللوائح التي تؤثر على أجور النساء. وكما هو مبين في الشكل ، سجلت كلا من الامارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية، وجزر القمر درجة كاملة(100) ، و ليبيا والأردن بالتساوي درجة 75لتحقق بالتالي درجات أعلى .و لم تسجل كلا من مصر، وسوريا، والكويت، وقطر أي درجة (0)في هذا المؤشر

كانت كلا البحرين، والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة من ضمن الإحدى عشرة دولة في العالم التي قامت بإصلاحات في هذا المجال ، ففي الإمارات العربية المتحدة تم فرض أجور متساوية عن العمل ذي القيمة المتساوية، في حين الغت المملكة العربية السعودية جميع القيود المفروضة على تشغيل المرأة. وجعلت البحرين فرص العمل أكثر مساواة بين الرجل والمرأة من خلال الغاء القيود التمييزية على عمل المرأة في الوظائف الشاقة

الشكل (9): مؤشر الحصول على اجر للمرأة في الدول العربية 2021

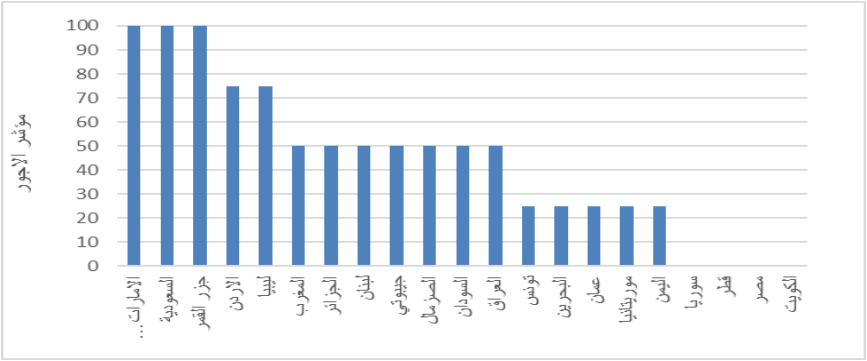

المصدر: (world Bank group, 2021)

2-مؤشر الزواج: يقوم هذا المؤشر بتقييم القيود القانونية المتصلة بالزواج. بحيث ان كل الدول العربية سجلت درجات تساوي أو تقل عن 60 حيث سجلت كلا من المغرب، والامارات العربية المتحدة، والجزائر، والمملكة العربية السعودية، وتونس درجات أعلى وبالتساوي (60) في حين لم تسجل كلا من اليمن، والعراق، والكويت، ومصر، أي درجة (0). وكانت الكويت والإمارات العربية المتحدة من ضمن سبع دول في العالم التي قات بإصلاحات في الزواج. فمثلا لم تعد الإمارات العربية المتحدة تشترط أن تطيع المرأة المتزوجة زوجها، في حين سنت الكويت تشريعا يحمي المرأة من العنف المنزلي.

الشكل (10): مؤشر الزواج للمرأة في الدول العربية 2021

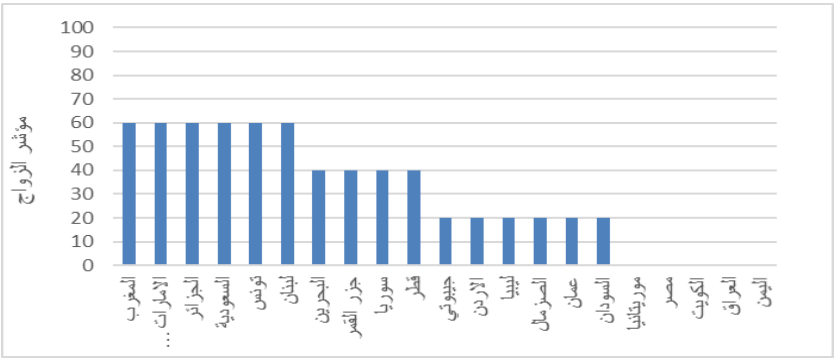

المصدر:(world Bank group, 2021)

3-مؤشر الوالدية: يقوم بتحليل القوانين التي تؤثر على النساء بعد الإنجاب. وفي هذا نجد فقط المغرب كبلد عربي وحيد من سجل اعلى درجة (80 من أصل 100)، وجاءت كلا من اليمن، وقطر، والسودان، وعمان في المؤخرة بـ 0 درجة. وصنفت الامارات العربية المتحدة من بين ثمانية عشرة دولة في العالم الأكثر إصلاحا في مجال الإنجاب. والتي استحدثت إجازة والدية مدفوعة الاجر لمدة 5 أيام كاستحقاق فردي لكل من الوالدين وللآباء الان إجازة مدفوعة الاجر لرعاية أطفالهم حديثي الولادة.

الشكل (11): مؤشر الوالدية للمرأة في الدول العربية 2021

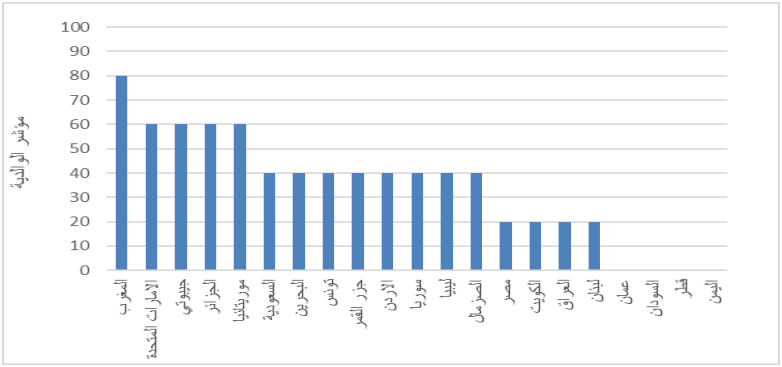

المصدر: (world Bank group, 2021)

4-مؤشر ريادة الأعمال : يفحص القيود على بدا النساء أنشطة الأعمال وإدارتها. سجل هذا المؤشر درجات كاملة (100) في كل من الامارات العربية المتحدة، والمغرب، وجيبوتي، والمملكة العربية السعودية، والبحرين وتساوت الدول المتبقية ايجابيا وبدرجات عالية (75) باستثناء موريتانيا. دولتين في العالم فقط كانتا رائدتين في مجال إدارة الأعمال وصنفتا من بين الخمس بلدانا الأكثر اصلاحا في هذا المجال وهما البحرين والأردن.

الشكل (12): مؤشر ريادة الإعمال للمرأة في الدول العربية 2021

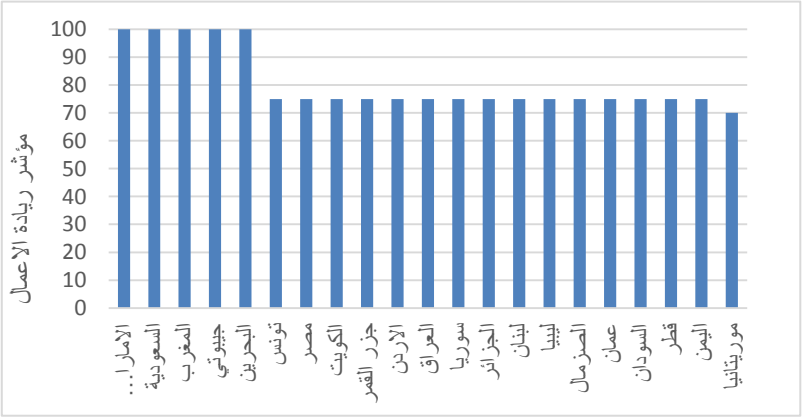

المصدر: (world Bank group, 2021)

5- مؤشر التصرف في الممتلكات (الأصول): بنظر هذا المؤشر في الفروق بين الجنسين في الممتلكات والمواريث. كل الدول العربية سجلت درجات نساوي 40 لكل منها اقل من نصف الحد الأقصى لهذا المؤشر باستثناء موريتانيا التي لم تسجل أي درجة. وهو المؤشر الوحيد الذي لم تظهر فيه أي اصلاحات جديدة خلال فترة المسح. والسبب الرئيسي في ذلك هو أن قوانين المواريث في الدول العربية مستمدة من الشريعة الإسلامية التي تعترض مع اللوائح والاتفاقيات الدولية.

الشكل 13: مؤشر التصرف في الممتلكات للمرأة في الدول العربية 2021

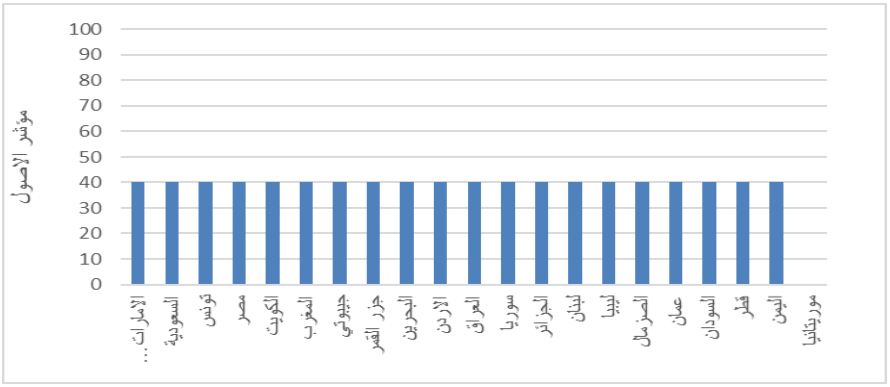

المصدر: (world Bank group, 2021)

6-مؤشر الحصول على تقاعد معاشي: يقيم القوانين التي تؤثر على حجم المعاش. حيث سجلت درجات كاملة في كل من الامارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية، وتونس، وموريتانيا، ومصر، والكويت. وظهرت البحرين البلد الوحيد عربيا من مجموع ثلاث دول في العالم التي قامت بإصلاحات في هذا المجال حيث سهلت حصول النساء على الائتمان عن طريق حظر التمييز على أساس نوع الجنس في الخدمات المالية. وسجلت صراحة فترات الغياب بسبب رعاية الأطفال في استحقاقات المعاشات التقاعدية.

الشكل (14): مؤشر الحصول على تقاعد معاشي للمرأة في الدول العربية 2021

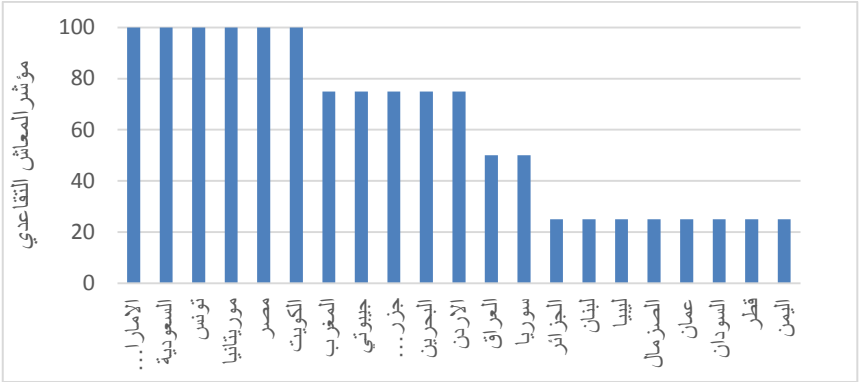

المصدر: (world Bank group, 2021)

وما يمكن استنتاجه، أن الامارات العربية المتحدة استطاعت أن تصل إلى مستوى أعلى في مجال التمكين الاقتصادي للمرأة مقارنة بالدول العربية الأخرى بإصلاحات جذرية في خمس مجالات أهمها على الاطلاق الزواج على اعتبار انها بلد تنبع ثقافته من المعتقدات الإسلامية والعربية. ولكن ما يشد الانتباه أكثر هو بقاء المملكة العربية السعودية في المركز الثاني عربيا بأكبر حجم وأهمية في الإصلاحات التي قامت بها منذ 2019 متقدمة على تونس التي تعتبر

بلدا رائدا ومبكرا في مجال تمكين المرأة. وكما نلاحظ قيام البحرين بإصلاحات في ثلاث مجالات أهمها المعاش التقاعدي. وعموما كانت أكثر الإصلاحات في مجال الاجر ثم ريادة الاعمال كما هو موضح في الجدول أدناه.

جدول (1): الإصلاحات التي جرت في الدول العربية 2 سبتمبر2019 و1 أكتوبر2020

	حرية التنقل	مكان العمل	الأجر	الزواج	الوالدية	ريادة الأعمال	التقاعد
العربية السعودية			✓				
الإمارات العربية		✓	✓	✓	✓		
البحرين			✓			✓	✓
الأردن	✓					✓	
الكويت				✓			

المصدر: من اعداد الباحثتين

الخاتمة:

بذلت الدول العربية مجهودات كبيرة في النهوض بالمرأة من أجل تمكينها اقتصاديا، إيمانا منها أن ذلك يسهم في التنمية الشاملة. تترجم هذه المجهودات ارتفاع خاصة مستواها التعليمي بفضل زيادة نسبة التحاقها في مختلف المراحل التعليمية. ولكن ذلك لم يستثمر اقتصاديا بسبب ضعف مشاركتها في سوق العمل والذي شكل أكبر عقبة أمام تمكينها اقتصاديا. كما ظهرت جهودها أيضا من خلال الإصلاحات التي قامت بها في القوانين واللوائح في إطار التزاماتها الدولية. ورغم ما سببته جائحة كوفيد-19 من تقويض الجهود الذي بذلت في تحقيق مكاسب اجتماعية واقتصادية هامة للمرأة العربية إلا أن مؤشر *المرأة وأنشطة الأعمال والقانون2021*، الذي يقيس مستوى التمكين الاقتصادي للمرأة العربية، سجل تحسنا كبيرا خاصة في الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وفي حين لازال الهدف بعيدا في كل من اليمن وقطر والسودان وعمان.

وفي الأخير نؤكد على أن التمكين الاقتصادي للمرأة هو عنصر حيوي لتحقيق التنمية المستدامة، ولإن كانت الدول العربية لا تعدم القوانين الكفيلة بذلك، إلا أن الواقع الفعلي يتواجد خارج اهتمامات وأهداف هذه القوانين. فالإصلاحات القانونية لا تكفي حتى وان ظهرت

مخالفة للتقاليد والعرف السائد كما هو الحال في قضايا الزواج، بقدر كفاية الاعتراف بالجهود الاقتصادية الذي تلعبها النساء في تحسين المداخيل والوضع الاقتصادي لأسرهن ومجتمعاتهن.

قائمة المراجع:

1. الامم المتحدة. (2019). *العدالة والمساواة بين الجنسين امام القانون. تحليل اقليمي للتقدم المحرز والتحديات القائمة في المنطقة العربية*. الامم المتحدة.
2. البنك الدولي. (2021). تم الاسترداد من https://data.albankaldawli.org/indicator/
3. حنان شملاوي، و نهيل سقف الحيط. (2018). التمكين الاقتصادي في الدول العربية. *مجلة جامعة النجاح للابحاث*، الصفحات 2118-2011.
4. ريتا رامهلو، و تبا ترومبك. (2020). *كيف يؤثر القانون على الفرص الاقتصادية للمرأة*.
5. فوزية العمار، و هانا باتشيت. (2019). *تداعيات الحرب على القوى العاملة من النساء. اعادة تصور الاقتصاد اليمني*.
6. مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث. (2015). *المرأة العربية والتشريعيات .تقرير تنمية المرأة العربية*. تونس.
7. منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية . (2018). *التمكين الاقتصادي للمرأة العربية في بعض الدول العربية*. القاهرة، مصر.
8. منظمة العمل الدولية. (2011). *تمكين المرأة اجتماعيا واقتصاديا والمساواة بين الجنسين. الاجتماع الافريقي الثاني عشر* .
9. منظمة العمل الدولية. (2017). *تحسين المساواة بين الرجل والمرأة في المنطقة العربية في وسط عالم متغير.الاجتماع العربي الثلاثي حول مستقبل العمل*.
10. نسرين سلطي، و جوان حداد. (2021). *تقييم السياسات الاقتصادية الكلية المستجسبة لجائحة كوفيد-19 في المنطقة العربية. ماهي الاثار المترتبة على التمكين الاقتصادي للمرأة*. هيئة المم المتحدة.
11. هبة عبد المنعم، و سفيان قعلول. (2018). محددات مشاركة المرأة في القوى العاملة في الدول العربية . *دراسات اقتصادية*. صندوق النقد العربي .

12. Mckinesey, & Campanay. (2015). *The power of parity: Houw adveancing women's equality can Add 12 trillions global growth executive summary.*
13. world Bank group. (2021). *Women,Busness and the Law2021.* world Bank group.